السبت 18 ذو الحجة 1446 هـ - 14 يونيو 2025

أخبار النافذة

بالفيديو | | بدء الرد الإيراني.. سقوط عشرات الصواريخ على تل أبيب وإصابة 63 إسرائيليًا ثغرات قاتلة.. لماذا فشلت إيران في صد الضربات الإسرائيلية؟ بيع شركات الجيش.. فشل اقتصادي متواصل ومحاولة يائسة لإنقاذ اقتصاد العسكر أزمة فرن الصهر في حديد عز.. هل تكشف هشاشة الاقتصاد المصري؟ من التالي على قائمة إسرائيل؟ أويل برايس | | ناقلو النفط على حافة القلق في مضيق هرمز بعد تصاعد التوتر بين إسرائيل وإيران تصاعد الصراع بين إسرائيل وإيران.. "الإندبندنت": هل السفر إلى مصر آمن؟ العدوان الإسرائيلي على إيران.. واللعب بالنار

Submit

Submit

بيع شركات الجيش.. فشل اقتصادي متواصل ومحاولة يائسة لإنقاذ اقتصاد العسكر

السبت 14 يونيو 2025 10:40 م

في خطوة مثيرة للجدل، أعلنت الحكومة المصرية مطلع يونيو 2025 عن نيتها طرح 10 شركات مملوكة للدولة للبيع لمستثمرين استراتيجيين أو عبر البورصة، منها 4 شركات تابعة للمؤسسة العسكرية، وذلك ضمن ما تسميه "خطة توسيع مساهمة القطاع الخاص".

هـذا الإعلان، الـذي رُوّج له باعتباره بوابة إصـلاح اقتصادي، يعكس في جوهره اعترافًا صـريحًا بفشل النموذج الاقتصادي القائم تحت سـيطرة العسـكر، الذي تفاقم منذ انقلاب عبد الفتاح السيسـي في يوليو 2013، وأسـفر عن تراجع مؤشـرات الاقتصاد الكلي، وتدهور غير مسبوق في المعيشة والاستثمار والثقة الدولية.

شركات الجيش.. من السرية إلى المزاد

أعلن رئيس حكومة الانقلاب مصـطفى مدبولي في ديسمبر 2024 أن الحكومة سـتطرح حصصاً في 10 شركات حكومية خلال 2025، تشمل قطاعات البنوك والطاقـة المتجـددة والصـناعات الغذائيـة والدوائية، منها بنك القاهرة وبنك الإسـكندرية، ومحطة رياح جبل الزيت، وشـركات تابعة للجيش مثل "وطنية" و"صافي" و"سايلو" و"تشيل أو".

تأتي هـذه الخطوة في إطار التزام الحكومة باتفاق مع صـندوق النقد الدولي للحصول على قرض قيمته 8 مليارات دولار، يتطلب تقليص دور الدولة في الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاع الخاص

من بين الشـركات المطروحـة للبيع وفقًا لبيان وزارة التخطيط، شـركات تابعـة لجهاز مشـروعات الخدمـة الوطنيـة، مثل "الشـركة الوطنية للبترول"، و"الوطنية لتعبئة المياه"، إضافة إلى شركتين تعملان في قطاع الصناعات الغذائية والتشييد.

هذه الشركات ظلت لعقود خارج أي رقابة برلمانية أو محاسبية، ما يجعل عملية بيعها مثارًا للتساؤلات.

في هذا السـياق، يشير الخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق إلى أن "دخول الجيش في الاقتصاد المدني ساهم في خنق القطاع الخاص، وحوّل المنافسة إلى مسرحية لا رابح فيها"، مؤكدًا أن بيع هذه الأصول اليوم يأتي في لحظة ضعف لا قوة.

خلفية الأزمة

منـذ استيلاء الجيش على السـلطة في 2013، تزايـدت هيمنة المؤسـسة العسـكرية على مفاصل الاقتصاد، من إنتاج الأسـمنت والمياه وحتى الفنادق والأسماك. ورغم هذا التوسع، لم تنعكس تلك الأنشطة على مؤشرات النمو أو حياة المواطن.

بحسب بيانات البنك الدولي، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقل عن 3.5% في 2023، بينما تجاوزت معدلات التضخم 35%، وبلغت معدلات الفقر الرسمية نحو 32.5% (والفعلي يُقدّر بأكثر من 50%).

ووفقًا لتقرير صادر عن "مجموعة أكسـفورد للأعمال(OBG) "، فإن الاسـتثمارات الخاصة في مصر انخفضت بنسبة 28% بين 2021 و2024، نتيجة انعدام الشفافية وتضخم دور الجهات السيادية في السوق.

بيع أم تصفية؟

إعلان بيع الشـركات يأتي في ظل التزامات قاسـية تجاه صـندوق النقد الدولي، بعد أن حصـلت مصر على قرض جديد بقيمة 8 مليارات دولار مطلع 2024، يتضمن شروطًا أبرزها تقليص دور الجيش في الاقتصاد، وتعزيز الحوكمة.

ووفقًا لتقرير الصندوق في مارس 2025، فإن الحكومـة "لم تحقق تقدمًا جوهريًا في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالحوكمة وتقليص الاقتصاد غير الرسمي"، ما اضطر القاهرة للإعلان عن موجة الخصخصة الجديدة.

لكن كثيرًا من المحللين، ومنهم الباحث الاقتصادي مصـطفى يوسف، يعتبرون أن هذه الخطوة أشـبه بـ"تصفية للأصول تحت ضغط الإفلاس"، وليست إصلاحًا طوعيًا.

تداعيات على الاقتصاد الوطني

رغم ما يُروّج له من مكاسب مرتقبة، فإن بيع شـركات الجيش يثير قلقًا واسـعًا، نظرًا لغياب الشفافية وسابقة التعامل في بيع أصول الدولة، حيث بيعت شـركات استراتيجيـة مثل "النيل للألبان" و"الحديـد والصـلب" بأسـعار بخسة وانتهى بها المطاف بالإغلاق أو التفكيك، كما أن غياب الرقابة البرلمانية الحقيقية يفتح الباب أمام شبهات الفساد.

وعلى المسـتوى المجتمعي، تُنـذر هذه الخصـخصة بموجة تسـريح عمال واسـعة، وزيادة في الأسـعار، وفقدان الدولة لآخر ما تبقى من أدوات السيطرة على الاقتصاد في ظل غياب قطاع خاص قوي ومستقل.

نهاية مأساوية لنموذج العسكرة الاقتصادية

يبـدو أن النظام المصـري يسـير نحو النهايـة المتوقعـة لنموذج "العسـكرة الاقتصاديـة"، الـذي أثبت فشـله في خلق تنميـة مسـتدامة أو جذب استثمارات أو توفير فرص عمل.

فبعـد أكثر من عقد من الإنفاق غير المنتج، وتضـخم المشـروعات العملاقة عديمة الجدوى (مثل العاصـمة الإدارية والقطارات السـريعة)، تجد السلطة نفسها اليوم مجبرة على بيع أصولها، في محاولة يائسة لتأمين عملات أجنبية وسداد الديون، التي تجاوزت 165 مليار دولار في 2025 وفق بيانات البنك المركزي.

ما يحدث ليس خطة إصلاح، بل اعتراف بفشل سياسي واقتصادي ذريع يحمّل الشعب ثمن مغامرات الحكم العسكري.

تقارير

من الأطباء إلى المحامين والعسكريين ومن سيناء للوراق إلى مطروح... لا أمان لأحد بمصر في ظل حكم السيسي

الأربعاء 16 أبريل 2025 07:20 م

تقارير

ديون على المكشوف... لماذا يشتري الأجانب 41.3 مليار دولار من ديون مصر؟

الأربعاء 16 أبريل 2025 04:30 م

مقالات متعلقة

!!«ديعلا دعب ع فداو لكحكلا ل ك » طيسقتلا ضورع ش عنب رقفلا

الفقر ينعش عروض التقسيط « كل الكحك وادفع بعد العيد»!!

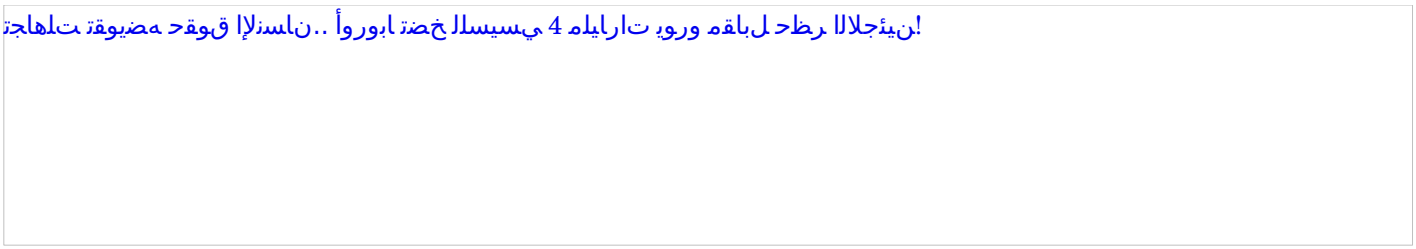

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2025 ©